

Distr.: General  
25 August 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة السادسة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*  
المساعدة التقنية

## تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية

### مذكرة من الأمانة

#### ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّتها الدول الأطراف في سياق الاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(١)</sup>

\* CAC/COSP/2015/1.

(١) تقدّم المعلومات الواردة في هذه المذكرة عرضاً عاماً وتحليلاً للاستعراضات القطرية التي أعدت بشأنها خلاصات وافية حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ ولهذا قد تنطوي في بعض الأحيان على تكرار للمعلومات التي قدّمت في إطار الإحاطات الشفوية أثناء الدورة الخامسة المستأنفة والدورة السادسة لفريق استعراض التنفيذ. وتشير المذكرة أيضاً إلى الوثيقة CAC/COSP/2015/2 المتعلقة بالمساعدة التقنية المقدّمة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

280915 V.15-06033 (A)



## أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ١/٣، الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقرر المؤتمر أن يتولى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ مهمة متابعة ومواصلة العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. ووفقاً للفقرة ١١ من الإطار المرجعي، فإن أحد أهداف آلية الاستعراض هو مساعدة الدول الأطراف على استبانة احتياجات محدّدة من المساعدة التقنية وتسويغها وتعزيز المساعدة التقنية وتيسير تقديمها. وقد كُلف فريق استعراض التنفيذ بالنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعلياً وفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي.

٢- وأوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، جميع الدول الأطراف بأن تحدّد في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، حيثما انطبق الحال، احتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفضّل أن تكون مرتّبة حسب الأولوية ومتصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية التي يجري تناولها في دورة الاستعراض المعنية، وقرّر أن ينظر الفريق، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض وأتساقاً مع الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، في تحديد المجالات ذات الأولوية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وكذلك في تجميع معلومات عن الاتجاهات السائدة بشأن المساعدات التقنية المطلوبة والمقدّمة.

٣- وتحتوي هذه المذكرة على معلومات محدّثة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تمخضت عنها الاستعراضات القطرية بشأن تنفيذ الدول الأطراف المستعرضة أحكام الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية في الدورة الأولى لآلية الاستعراض. وهي تستند إلى المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية لاستعراضات ١٠١ من الدول الأطراف كانت قد أُنجزت (مع الخلاصة الوافية المتفق عليها) أو قاربت الإنجاز وقت إعداد هذه المذكرة.

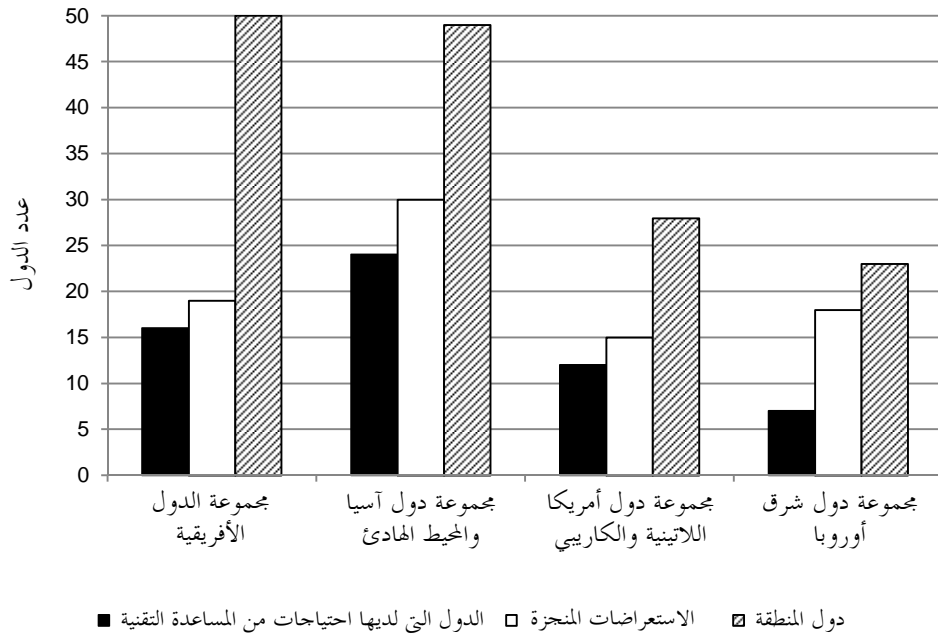
٤- وتحتوي قائمة التقييم الذاتي المرجعية على عدة فئات مسبقة التحديد للاحتياجات من المساعدة التقنية. وهذه الفئات هي: الصياغة التشريعية والمشورة القانونية؛ التشريعات النموذجية؛ وضع خطط العمل التنفيذية؛ ملخصات للممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة؛ المعاهدات أو الاتفاقات النموذجية؛ برامج بناء القدرات؛ المساعدات المقدمة من الخبراء الموقعيين؛ المساعدة التكنولوجية؛ فئة عامة للمساعدات الأخرى. ويندرج العديد من الاحتياجات المستبانة أثناء الاستعراضات القطرية ضمن هذه الفئات العريضة، وإن تضمنت تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية احتياجات أخرى أيضاً.

٥- وقد حدّدت ٥٩ دولة، من أصل الدول الـ ١٠١ التي أُنجزت استعراضاتها، احتياجات من المساعدة التقنية. ومع تزايد عدد استعراضات الدورة الأولى المكتملة، تقدّم هذه المذكرة معلومات أوسع وأشمل عن الاتجاهات المتعلقة بالاحتياجات من المساعدة التقنية المحدّدة من خلال آلية استعراض التنفيذ. وهي تجسّد تحليلاً للاحتياجات من المساعدة التقنية مقسّمة حسب المنطقة الجغرافية والفئة، كما تتضمن معلومات عن الطلبات التي تقع خارج نطاق الفئات المحدّدة مسبقاً الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

٦- وضمتّ الدول الأطراف التسع والخمسون التي اعتبرت المساعدة التقنية وسيلة لتعزيز تنفيذها الاتفاقية ١٦ دولة طرفاً من مجموعة الدول الأفريقية، و٢٤ دولة طرفاً من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و٧ دول أطراف من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و١٥ دولة طرفاً من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية (انظر الشكل الأول). ولم تحدّد الدول الأطراف من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أيّ احتياجات من المساعدة التقنية. ومما يجدر بالملاحظة عند استعراض المقارنات الإقليمية أنّ عدد الدول التي حدّدت احتياجات من المساعدة التقنية بالنسبة لإجمالي عدد دول منطقتها التي استكملت استعراضاتها تفاوتت من منطقة إلى أخرى.

### الشكل الأول

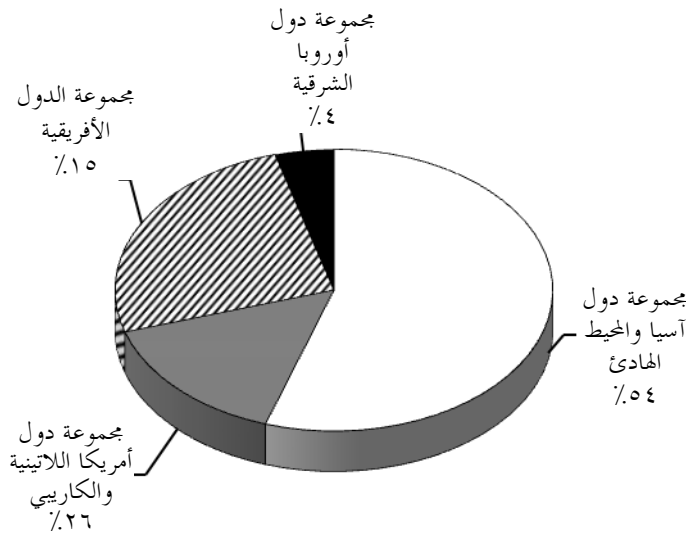
#### عدد الدول التي لديها احتياجات من المساعدة التقنية في كل مجموعة إقليمية



٧- ويبلغ العدد الإجمالي للاحتياجات المحددة في تقارير الاستعراضات القطرية وفي خلاصاتها الوافية في الوقت الراهن ٢٠٢ ٢. ويتضح من توزيعها حسب المجموعات الإقليمية (انظر الشكل الثاني) أن نسبة مجموعة الدول الأفريقية منها تبلغ ٢٦ في المائة (٥٥١ احتياجاً)، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ٥٤ في المائة (١١٩١ احتياجاً)، ومجموعة دول أوروبا الشرقية ٤ في المائة (٩٤ احتياجاً) ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٥ في المائة (٣٢٧ احتياجاً).

الشكل الثاني

النسبة المئوية لمجموع الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية، حسب المجموعة الإقليمية

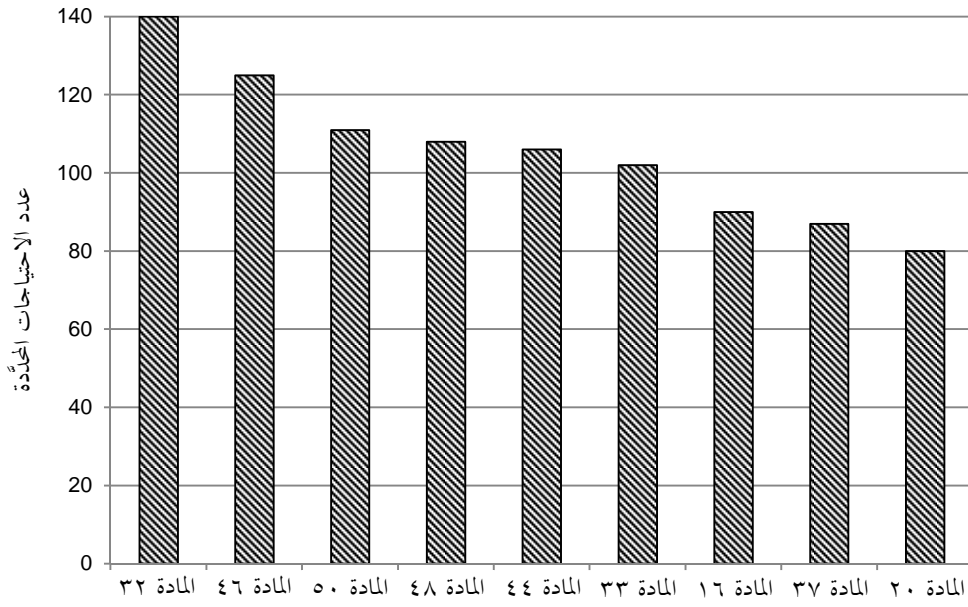


٨- ويبين الشكل الثالث المواد التسع من الاتفاقية التي حظيت بالعدد الإجمالي الأكبر من الاحتياجات التي حددها الدول الـ ١٠١. والمواد التسع هي كما يلي: المادة ١٦ (رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية)، والمادة ٢٠ (الإثراء غير المشروع)، والمادة ٣٢ (حماية الشهود والخبراء والضحايا)، والمادة ٣٣ (حماية المبلغين)، والمادة ٣٧ (التعاون مع سلطات إنفاذ القانون)، والمادة ٤٤ (تسليم المجرمين)، والمادة ٤٦ (المساعدة القانونية المتبادلة)، والمادة ٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون)، والمادة ٥٠ (أساليب التحري الخاصة). وعلى سبيل المقارنة، في التقييم السابق للاحتياجات (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/3)، الذي استند إلى استعراضات تخص ٥٦ دولة طرفاً، منها ٣٤ دولة طرفاً حددت احتياجات من المساعدة التقنية، حظيت المادتان ٣٢ و ٤٦ أيضاً بأكبر عدد من الاحتياجات المحددة. وفي حين

شهدت المواد اللاحقة تحولاً في الترتيب، فإن المادة الوحيدة التي لم تعد تُذكر بينها هي المادة ٢٣ (غسل العائدات الإجرامية) حيث تجاوزتها المادة ٢٠ (الإثراء غير المشروع).

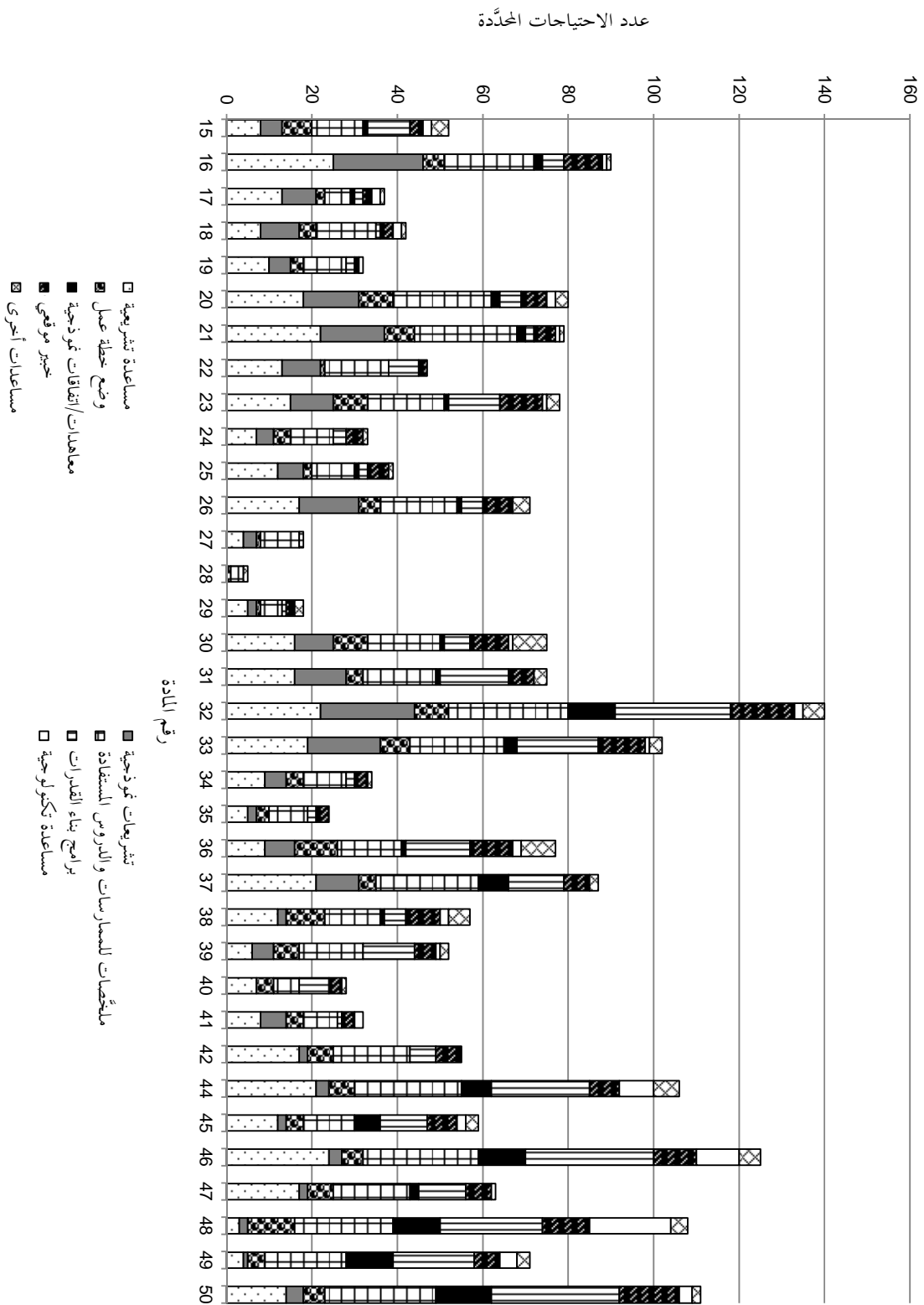
الشكل الثالث

المواد التي حدّد أكبر عدد من الاحتياجات بشأنها



٩- ويقدم الشكل الرابع أدناه لمحة عامة عن عدد الأنواع المختلفة من الاحتياجات التي حدّدتها الدول الأطراف في إطار جميع مواد الفصول قيد الاستعراض.

الشكل الرابع  
الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّتها الدول الأطراف مصنفة حسب أرقام المواد (مجموعها ٢٠٢)



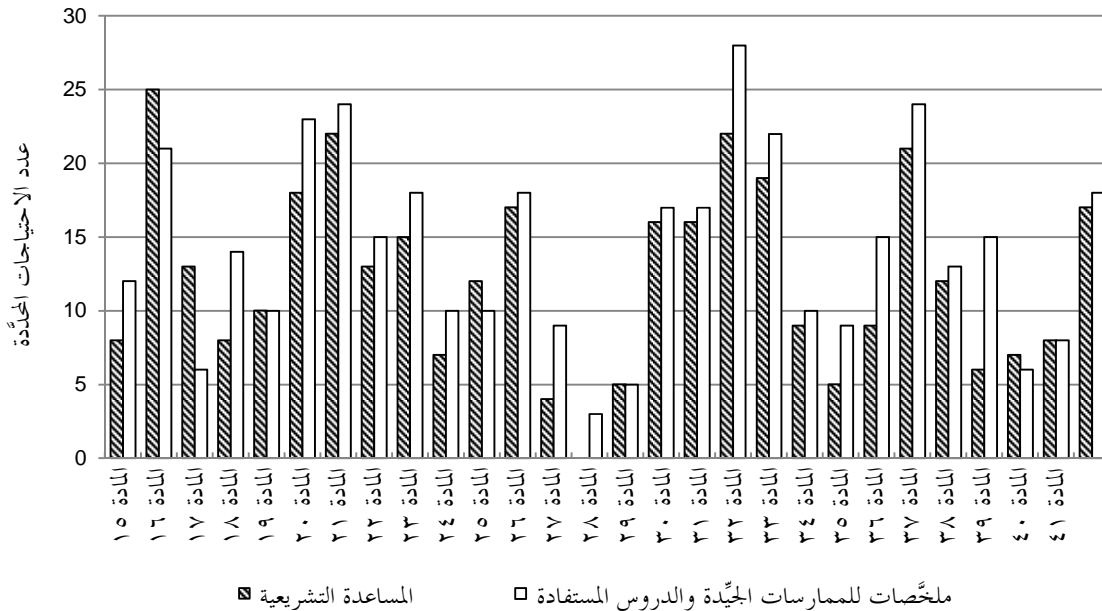
## ثانياً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث

- ١٠ - حددت ٥٥ دولة ما مجموعه ١ ٥٥٩ احتياجاً من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث.
- ١١ - وفي التحليل السابق (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/3)، أشير إلى أن المساعدة التشريعية جاءت عموماً على رأس الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية. ويمكن اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية الذي يشمل عدداً كبيراً من الأحكام التي تدعو الدول إلى كفالة تجريم أفعال الفساد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يبين أن عدد الاحتياجات المتعلقة بتوفير ملخصات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (٤٠٠ احتياج) يفوق الآن الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التشريعية (٣٤٤ احتياج) التي أصبحت الآن تحتل المرتبة الثانية بين أشيع الاحتياجات المحددة (انظر الشكل الخامس).
- ١٢ - أما المواد الثلاث التي يفوق فيها عدد الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التشريعية عدد الاحتياجات المتعلقة بإعداد ملخصات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة فهي المواد ١٦ و ١٧ و ٢٥ وجميعها يشمل أحكاماً إلزامية. ومن الجدير بالذكر أن غالبية البلدان استبانت تحديات فيما يتعلق بتنفيذ المادة ١٦.

الشكل الخامس

مقارنة بين الاحتياجين الأكثر تواتراً بين الاحتياجات المحددة بشأن الفصل الثالث،

حسب المواد



١٣- وتتضمن الفقرات التالية تحليلاً لمواد محدّدة استبانة الدول بشأنها أكبر عدد من الاحتياجات خلال الاستعراضات القطرية وفي الخلاصات الوافية. وفيما يلي عينات مبيّنة حسب التوزيع الإقليمي.

### رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية

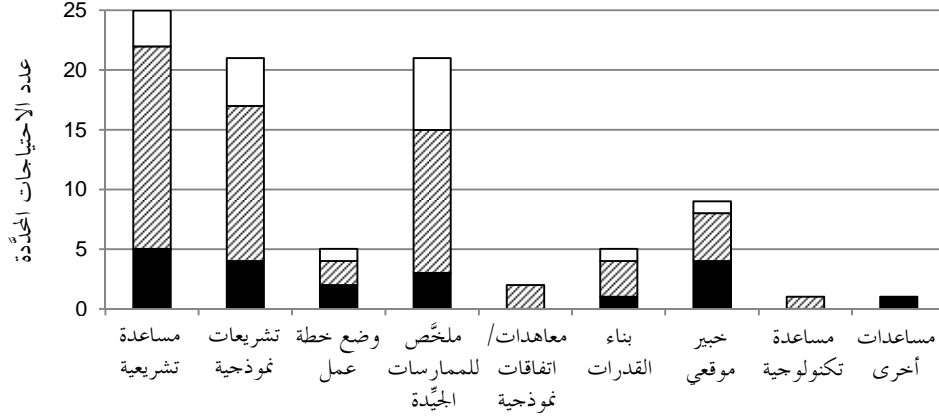
الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ١٦

١٤- حدّد ما مجموعه ٣٤ دولة طرفاً ٩٠ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٦. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الشكل السادس.

١٥- واعتُبر تنفيذ المادة ١٦ من بين أكبر التحديات التي تواجه الدول، وبخاصة فيما يتعلق بعدم وجود أحكام لتجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، أو بنطاق فئة الأفراد المشمولين بهذه الجريمة وكذلك شمول الأطراف الثالثة من الأشخاص والكيانات. وحدّدت أكثرية من الدول المستعرضة احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ ذلك الحكم ترتبط بالتحديات التي تواجهها في إنشاء إطار قانوني في ذلك الصدد. ومن حيث التحليل الإقليمي، حدّدت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من الاحتياجات، وكان معظمها مرتبطاً بالأطر القانونية (تعلق ١٦ احتياجاً من أصل ٢٥ احتياجاً بالصياغة التشريعية، و ١٢ من أصل ٢١ بالتشريعات النموذجية)، إلى جانب الحاجة إلى ملخصات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (١٢ احتياجاً من أصل ٢١ احتياجاً على الصعيد العالمي)، مما قد يجسد الحاجة إلى تنفيذ مبادرات فيما بين بلدان الجنوب داخل المنطقة لتقديم المساعدة التقنية.



الشكل السادس  
الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ١٦ ، حسب المجموعة الإقليمية  
ونوع الاحتياج



- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٨ دول)
- مجموعة دول أوروبا الشرقية (لا يوجد)
- مجموعة الدول الأفريقية (٧ دول)
- مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (٢١ دولة)

### حماية الشهود والخبراء والضحايا

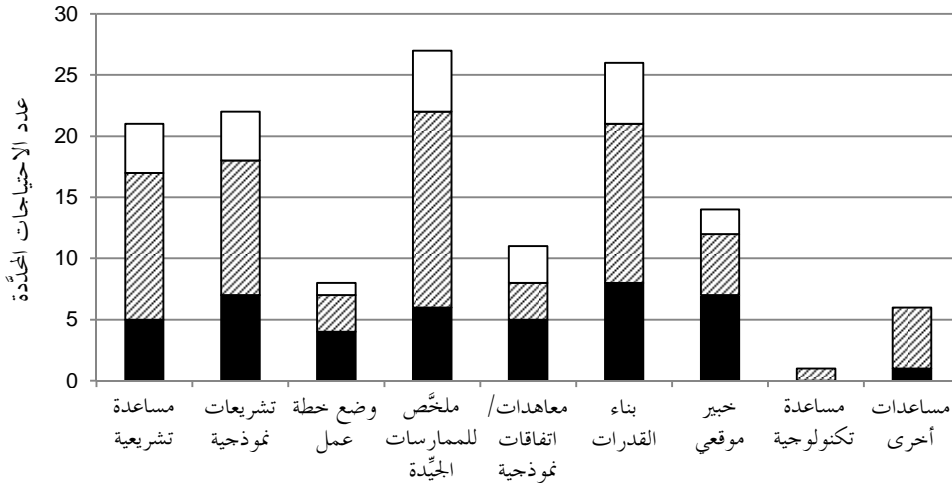
#### الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ٣٢

١٦- حدّد ما مجموعه ٣٩ دولة طرفاً ١٤٠ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٢. ومن بين جميع المواد المستعرضة، جاءت المادة ٣٢ في المقدمة من حيث عدد الدول الأطراف التي حدّدت احتياجات من المساعدة التقنية من أجل تنفيذها، مع تنوع كبير في تلك الاحتياجات على نطاق ثلاث مجموعات إقليمية.

١٧- وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الشكل السابع. وكما هو الحال بالنسبة للمادة ١٦، حدّدت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ معظم الاحتياجات (٥٠ في المائة). أمّا مجموعة الدول الأفريقية فقد حدّدت ما نسبته ٣٠ في المائة من الاحتياجات الشاملة بشأن هذه المادة، التي تضمنت أكبر عدد من الاحتياجات المتعلقة بزيارات الخبراء الميدانية الميدانية (٧ احتياجات من أصل ١٤ احتياجاً على الصعيد العالمي).

## الشكل السابع

## الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ٣٢، حسب الإقليم ونوع الاحتياج



- مجموعة دول أفريقيا (١٠ دول)
- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٧ دول)
- ▨ مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (٢٢ دولة)
- مجموعة دول أوروبا الشرقية (لا يوجد)

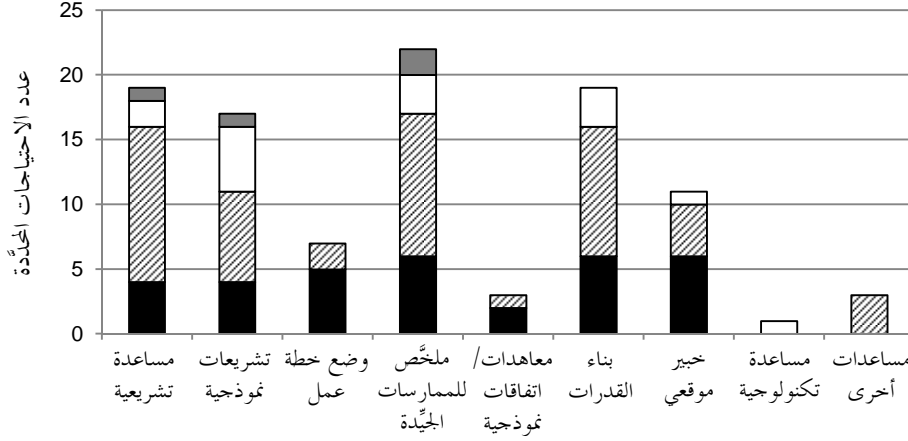
١٨- وعلى الرغم من أن المادة ٣٢ حظيت بأكبر عدد من الاحتياجات من المساعدة التقنية (١٤٠ احتياجاً إجمالاً)، فقد حدّدها عدد صغير نسبياً من الدول (٣٩ دولة من أصل ٥٩ دولة). واعتبرت الدولُ المساعدةً على إنشاء برامج لحماية الشهود وتعزيز أدائها أولوية. وتمثلت الاحتياجات من المساعدة التقنية المحدّدة في هذا الصدد في تبادل ملخصات الممارسات الجيدة وبناء القدرات.

## حماية المبلغين

الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ٣٣

١٩- حدّد ما مجموعه ٣٤ دولة طرفاً ١٠٢ من الاحتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٣. وترد التفاصيل في الشكل الثامن.

الشكل الثامن  
الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ٣٣، حسب المجموعة الإقليمية  
ونوع الاحتياج



- مجموعة دول أفريقيا (٩ دول)
- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٦ دول)
- ▨ مجموعة دول أوروبا الشرقية (دولتان)
- ▩ مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (١٧ دولة)

٢٠- وما زالت المادة ٣٣ من المواد التي تواجه معظم الدول تحديات في تنفيذها، ومنذ التحليل السابق، زاد عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية الميمنة بشأها بما يتجاوز احتياجات المادتين ٣٧ و١٦ لتصبح ثاني أكبر مادة في الفصل الثالث من حيث عدد الاحتياجات المطلوبة.<sup>(٢)</sup>

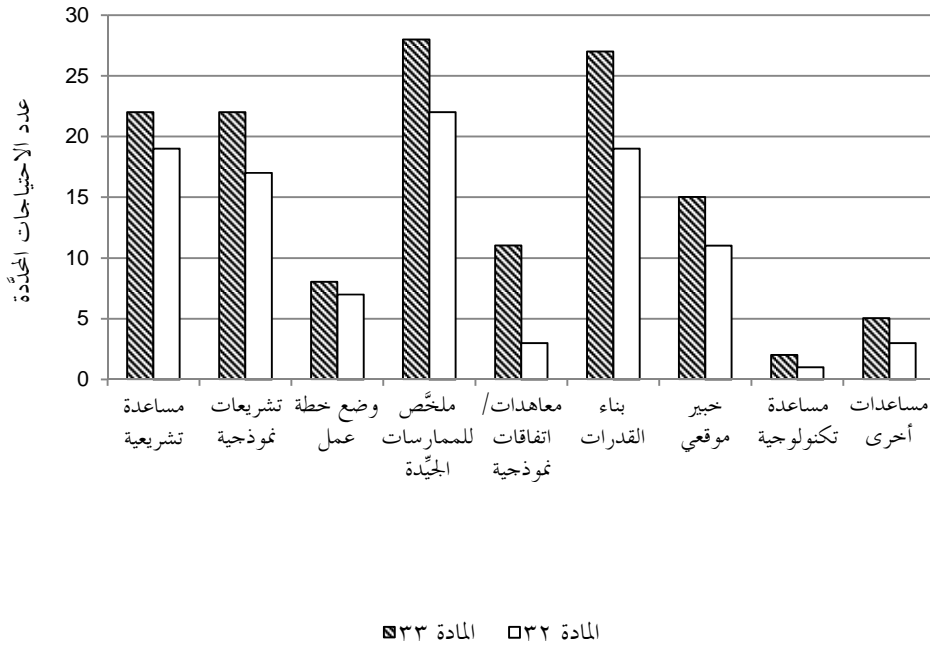
٢١- وخلال استعراضات الأقران، كثيراً ما يُفحص تنفيذ المادتين ٣٢ و٣٣، المتعلقةين بحماية الشهود وحماية المبلّغين، على التوالي، سويًا نظراً للتداخلات المحتملة بين المبلّغين والشهود والتدابير التي تكفل حمايتهم. وكان عدد الدول التي حدّدت احتياجات من المساعدة التقنية لكل من هاتين المادتين واحد تقريباً. وإضافة إلى ذلك، تشير المقارنة بين

(٢) إزاء كثرة التحديات والاحتياجات التي حددها الدول الأطراف بشأن المادة ٣٣، انتهى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخراً من إعداد دليل مرجعي باللغة الإنكليزية بشأن الممارسات الجيدة في مجال حماية المبلّغين عنوانه *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons* ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/15-04741\\_Person\\_Guide\\_eBook.pdf](http://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/15-04741_Person_Guide_eBook.pdf).

أنواع الاحتياجات المحددة إلى أن الاحتياجات فيما يخص كلتا المادتين اتبعت نفس النمط، إلى حد ما، على النحو المبين في الشكل التاسع.

الشكل التاسع

مقارنة بين الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة بشأن المادتين ٣٢ و ٣٣، حسب نوعها وعددها

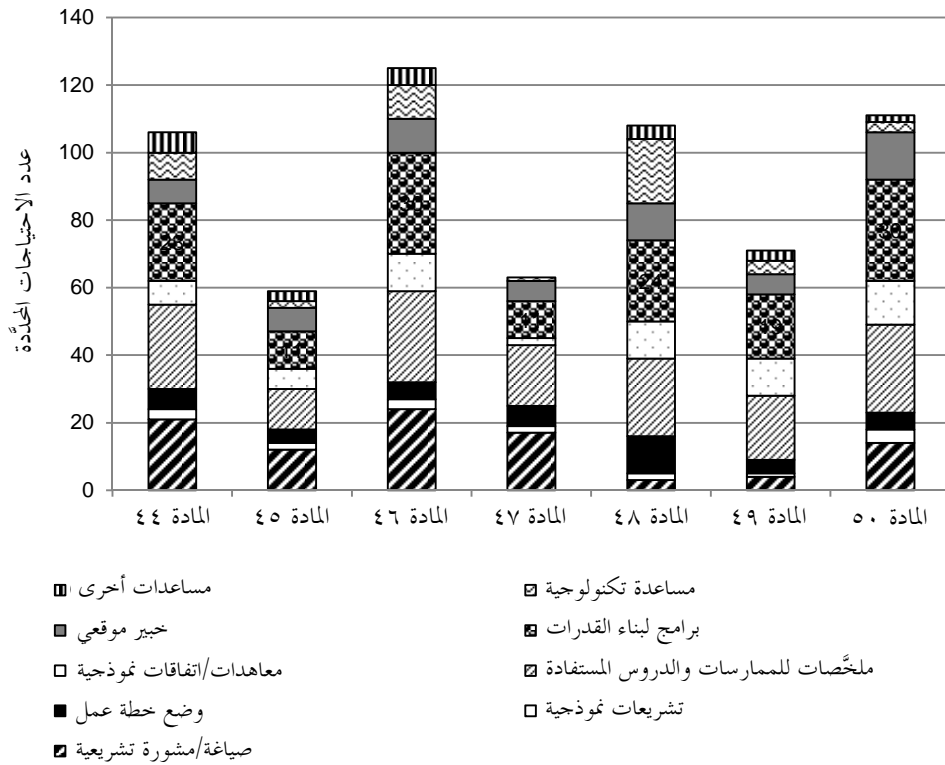


### ثالثاً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع

٢٢- حددت تسع وأربعون دولة طرفاً احتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية. وهذه الاحتياجات مصنفة في الشكل العاشر وموضحة حسب عددها وعدد الدول التي بحاجة إليها.

## الشكل العاشر

## عدد ونوع الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن الفصل الرابع، حسب المواد



٢٣- وُحِدَ فيما يخص الفصل الرابع ما مجموعه ٦٤٣ احتياجاً من المساعدة التقنية، وجاءت في مقدمة فئات الاحتياجات المطلوبة الحاجة إلى ملخصات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة (١٥٠ احتياجاً) وبناء القدرات (١٤٨ احتياجاً). وتلت هذين الاحتياجين، في المرتبة الثالثة من حيث الشيوخ، الحاجة إلى دعم في مجال الصياغة التشريعية بشأن الفصل الرابع (٩٥ احتياجاً)، متراجعةً بذلك عن ترتيبها في التحليل السابق.

## تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة

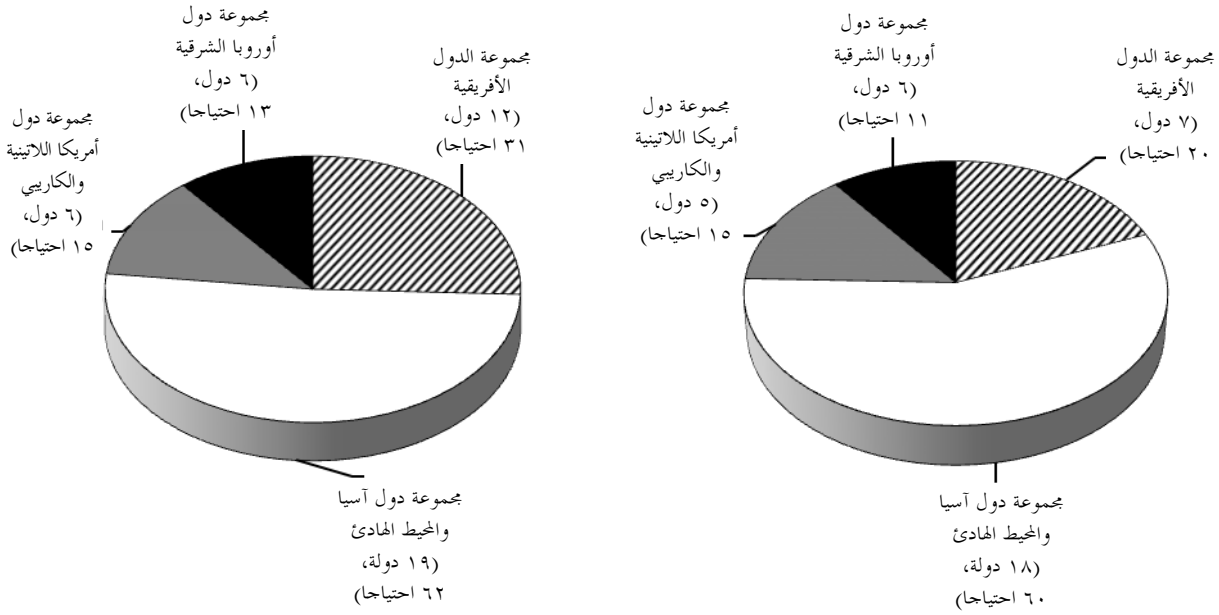
الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادتين ٤٤ و٤٦

٢٤- حدّدت ٣٦ دولة ما مجموعه ١٠٦ من الاحتياجات المطلوبة من المساعدات التقنية لتنفيذ المادة ٤٤. وكذا كان الحال بالنسبة للمادة ٤٦، حيث حدّدت ٤٣ دولة ما مجموعه ١٢١ احتياجاً من المساعدة التقنية (انظر الشكل الحادي عشر). وبينما تتباين المتطلبات التشريعية من أجل تنفيذ المادتين، ثمة بعض الجوانب المشتركة في الأطر التي تحكم معالجة

طلبت تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية وفي التحديات التي تواجهها البلدان في تحقيق التعاون الدولي الناجح في الممارسة العملية.

الشكل الحادي عشر

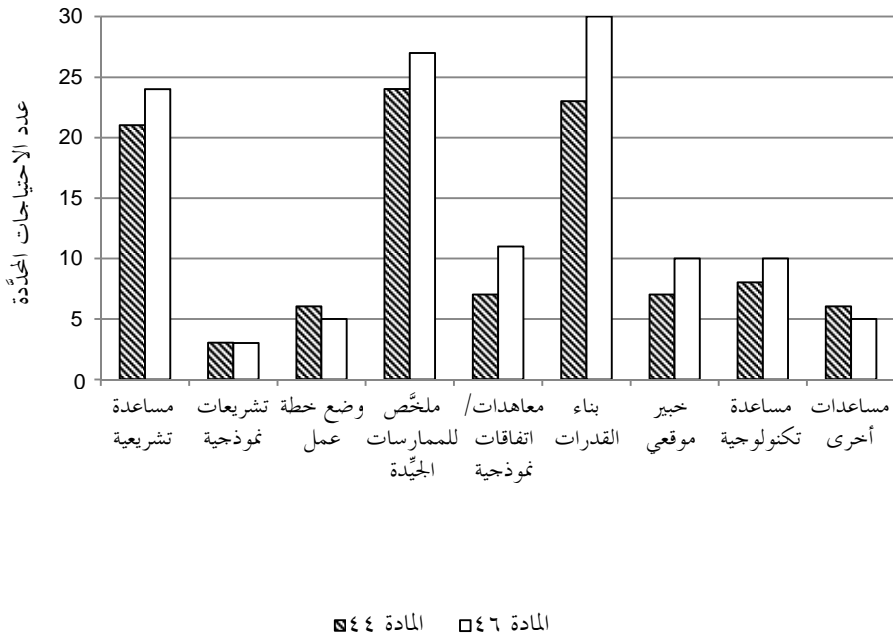
عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّدتها الدول في إطار الفصل الرابع، حسب المنطقة



٢٥- وفي الواقع، فإن التشابه بين عدد الاحتياجات وتوزيعها حسب المجموعات الإقليمية لافت للنظر. وعلى غرار مواد الفصل الثالث المفحوصة أعلاه، فإن العدد الأكبر من الاحتياجات يرتبط بملخصات الممارسات الجيدة (المادة ٤٤ بواقع ٢٤ احتياجا؛ والمادة ٤٦ بواقع ٢٦ احتياجا)، وبرامج بناء القدرات (المادة ٤٤ بواقع ٢٣ احتياجا؛ والمادة ٤٦ بواقع ٣٠ احتياجا) (انظر الشكل الثاني عشر). ويبدو أن الاحتياجات المحددة في إطار المادتين ٤٤ و٤٦ تشير إلى أن الدول منحت هنا أيضا الأولوية لبناء القدرات والممارسات الجيدة من أجل السلطات المركزية والمختصة ذات الصلة.

## الشكل الثاني عشر

## الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادتين ٤٤ و ٤٦



## أساليب التحري الخاصة

## الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأن المادة ٥٠

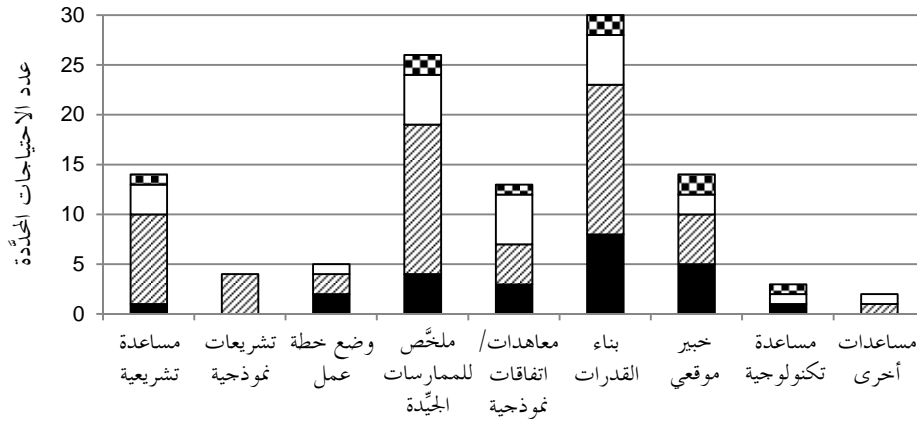
٢٦- حدّدت ٣٧ دولة ما مجموعه ١١١ احتياجاً من المساعدة التقنية من أجل المادة ٥٠، وهي المادة التي يوجد بشأنها ثاني أكبر عدد من الاحتياجات في الفصل الرابع، وثالث أكبر عدد من الاحتياجات بوجه عام. وحدّدت جميع المجموعات الإقليمية هذه الاحتياجات وكانت مستوياتها متماثلة نسبياً لدى مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وكانت هي الأبرز لدى مجموعة دول أوروبا الشرقية، حيث حدّدت دولتان منها تسعة احتياجات فيما بينهما (انظر الشكل الثالث عشر).

٢٧- وتضمنت فئة برامج بناء القدرات الاحتياجات الأكثر تواتراً على نطاق المناطق الإقليمية (حدّدها ما مجموعه ٣٠ دولة لديها احتياجات في مجال المساعدة التقنية)، وهو ما يبدو نتيجة طبيعية لأنواع التدابير المتوخاة في المادة ٥٠. وكانت ثاني أكبر فئة من الاحتياجات تخص ملخصات الممارسات الجيدة (٢٦ دولة) وزاد معدل طلبها على نحو متناسب في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية (خمس دول من أصل سبع دول). ويكشف الإيغال في تحليل التوزيع الإقليمي أنّ مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ حدّدت

عدداً كبيراً نسبياً من الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التشريعية (٩ دول من أصل ١٩ دولة) مقارنةً بالمناطق الأخرى (دولة واحدة من أصل ٩ دول في مجموعة الدول الأفريقية)، وكانت هي المنطقة الوحيدة التي حدّدت الحاجة إلى التشريعات النموذجية.

الشكل الثالث عشر

عدد الدول التي حدّدت احتياجات، حسب نوع الاحتياج والمجموعة الإقليمية



- مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٧ دول)
- مجموعة دول أفريقيا (٩ دول)
- مجموعة دول أوروبا الشرقية (دولتان)
- مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (١٩ دولة)

## رابعاً - الاتجاهات المتعلقة بأنواع الاحتياجات المحددة والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تتجاوز الأحكام قيد الاستعراض

الاتجاهات المتعلقة بأنواع الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية وسائر الاحتياجات المنبثقة من الاستعراضات القطرية

٢٨ - لا يزال عموماً عدد البلدان التي حدّدت الاحتياجات من المساعدة التقنية في الاستعراضات التي جرى تحليلها في هذا التقرير يشبه تناسباً العدد الوارد في التحليل الأول، أي ٥٩ دولة من أصل ١٠١ من الدول (٥٨ في المائة) مقارنةً بـ ٣٤ دولة من أصل ٥٦ دولة (٦٠ في المائة) في التحليل الأول.

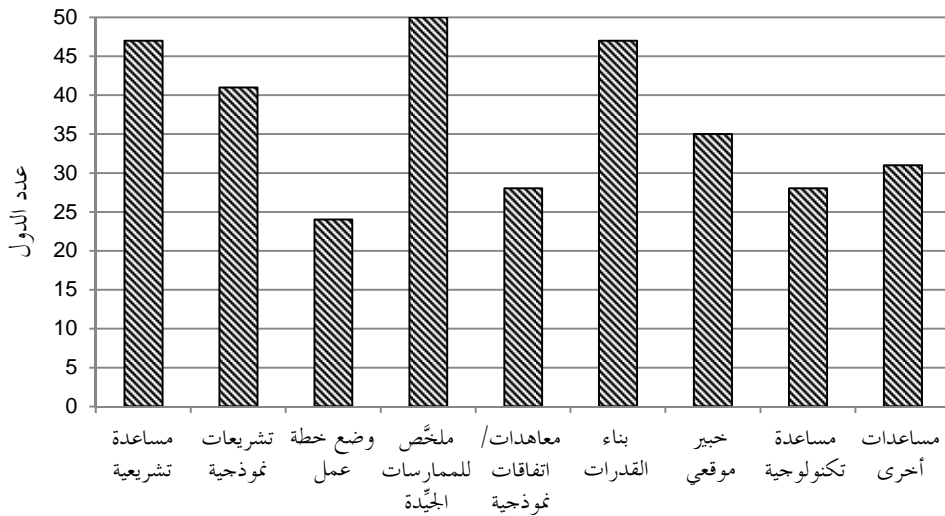


٢٩- يبد أن لدى مقارنة هذين التحليلين، يمكن ملاحظة بعض الاختلافات في أنواع الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية. فقد حدّدت الدول التي أُنجزت استعراضاتها حتى عام ٢٠١٣ احتياجات ركزت بالدرجة الأولى على إنشاء أو تعزيز الأطر القانونية، وهي احتياجات مرتبطة على السواء بالتحديات المستبانة في التنفيذ والنتائج الموضوعية للاستعراضات القطرية. ومع ذلك، فإنّ تحليل الاحتياجات من المساعدة لدى الدول الـ ١٠١ التي أُنجزت استعراضاتها حتى الآن يوسّع الفجوة بين الاحتياجات المتعلقة بملخصات الممارسات الجيدة باعتبارها الاحتياجات الأكثر شيوعاً في مجال المساعدة التقنية (٥٥٠ حالة) والاحتياجات المتعلقة بالمساعدة التشريعية (٤٣٩ حالة) بينما تأتي الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات في المرتبة الثالثة (٣٣٧ حالة).

٣٠- وعند تحليل عدد الدول التي حدّدت نوعاً من الاحتياجات في واحدة من الفئات المحددة سلفاً في قائمة التقييم الذاتي المرجعية (الشكل الرابع عشر)، فإنّ الحاجة إلى ملخصات للممارسات الجيدة والدروس المستفادة جاءت في المقدمة (٥٠ دولة)، وتلاها بناء القدرات والمساعدة التشريعية اللذان اشتركا في المرتبة الثانية (٤٧ دولة). وبالمقارنة مع التحليل السابق، يتبين أنّ الدول تحولت بصورة متزايدة نحو بناء القدرات باعتباره من الاحتياجات ذات الأولوية. كما لاحظت الأمانة أنّ العديد من الدول تسعى إلى الحصول على مساعدات تقنية لسنّ تشريعات جديدة أو إنشاء مؤسسات جديدة لكي تمثل لأحكام الاتفاقية قبل اكتمال الاستعراضات. وعندما تصلح الدولة من تشريعاتها، لا تعود بحاجة إلى أيّ مساعدة تقنية إضافية من هذا النوع. ومن الممكن أن يكون هذا أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض عدد الدول التي أشارت إلى الحاجة إلى المساعدة التشريعية في الاستعراضات التي أُجريت في السنوات الأخيرة من دورة الاستعراض.

#### الشكل الرابع عشر

#### العدد الإجمالي للدول التي حدّدت احتياجات، حسب نوع الاحتياج



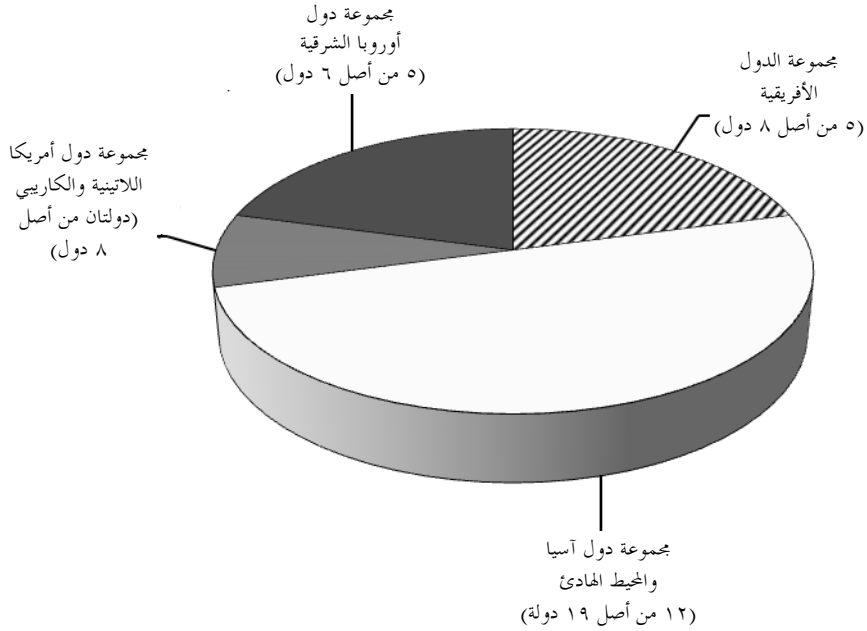
٣١- وقد كانت حاجة الدول الأطراف إلى تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة جانباً من حصيلة الاستعراضات القطرية التي أعرب عنها العديد من الدول الأطراف أيضاً أثناء مداوولات فريق استعراض التنفيذ، وهي تشدد على أهمية جانب استعراض الأقران من آلية استعراض التنفيذ. كما أكدت الدول الأطراف مراراً على أن طبيعة الآلية القائمة على استعراض الأقران قد أسهمت بالفعل في تقديم المساعدة التقنية من حيث إن عمليات الاستعراض أعطتها الفرصة للتعلم بعضها من بعض ولتبادل الممارسات الجيدة.

٣٢- وقد تزايد عدد طلبات الدعم في التحضير لدورة الاستعراض الثانية على مدى العام الماضي، ونُظِّمَت عدة مبادرات لبناء القدرات على الصعيد العالمي والإقليمي بل والثنائي (للمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقتين CAC/COSP/2015/3 و CAC/COSP/2015/8). كما يرتبط التركيز على بناء القدرات وإرساء نظم ومؤسسات جيدة الأداء بالأعمال المتعلقة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يشمل الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.

### المجالات ذات الأولوية استناداً إلى تحليل الاحتياجات المحددة الأخرى

٣٣- كما لوحظ أعلاه، فإن قائمة التقييم الذاتي المرجعية تتضمن عدة فئات مسبقة التحديد من الاحتياجات من المساعدة التقنية، وكذلك فئة عامة للاحتياجات الأخرى. ويندرج العديد من الاحتياجات المحددة أثناء الاستعراضات القطرية بالفعل ضمن الفئات المحددة مسبقاً، ولكن كان هناك أيضاً عدد من الاحتياجات الأخرى الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية. ومن جملة الدول الـ ٥٩ التي حدّدت احتياجات معينة من المساعدة التقنية حدّدت ٤١ دولة احتياجات تدرج خارج نطاق الفئات المحددة مسبقاً. وكشف تحليل لتلك المعلومات الإضافية أن الأولوية القصوى تخص الحاجة إلى إرساء نظم لإدارة القضايا أو قواعد بيانات لحفظ السجلات. وهي أيضاً الحاجة المحددة الوحيدة المشتركة بين كل المجموعات الإقليمية (انظر الشكل الخامس عشر).

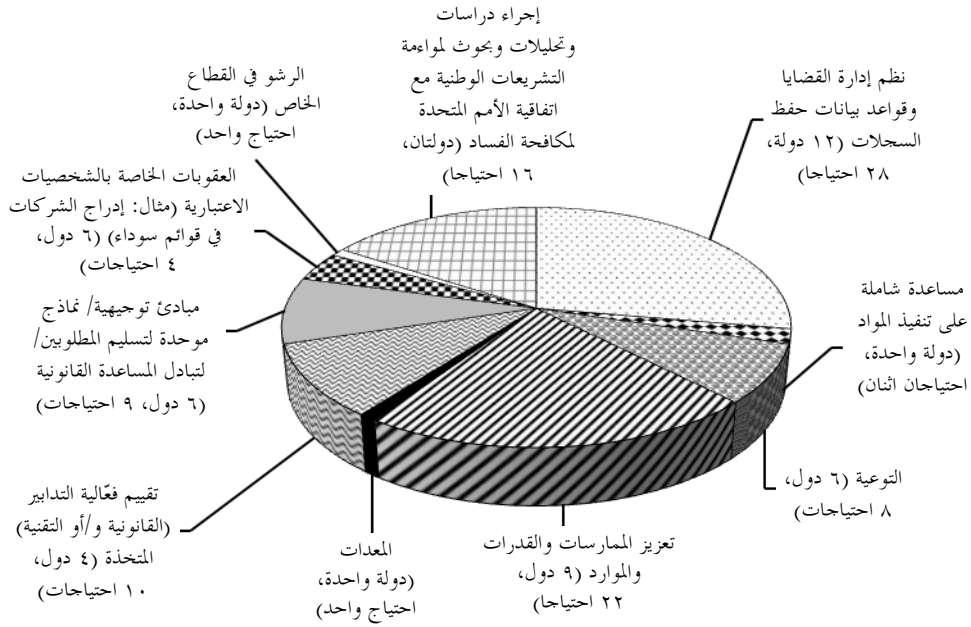
الشكل الخامس عشر  
الحاجة المحددة إلى إرساء نظم لإدارة القضايا، عدد الدول



٣٤- ومن أشيع الاحتياجات المستبانة الأخرى خارج نطاق الفئات المحددة سلفاً تعزيز الممارسات والقدرات والموارد (١٤ دولة)، والتوعية (٨ دول) ووضع نماذج موحدة أو مبادئ توجيهية من أجل تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية (٧ دول). وأشارت قلة من الدول إلى احتياجات تتعلق بجرائم تكنولوجيا المعلومات أو الاستدلال الجنائي الحاسوبي. ويُحتمل أن تزداد أهمية هذه الفئة بالنسبة إلى الفصل الخامس (استرداد الموجودات) لأنَّ تعقُّب الموجودات مملح أساسي فيه.

٣٥- وضمت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ العدد الأكبر من الدول التي استبانَت احتياجات محدَّدة وكذلك العدد الأكبر من الاحتياجات المحدَّدة بصفة عامة (حيث حدَّدت ١٩ دولة ١٠١ من الاحتياجات) (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر  
الاحتياجات المحددة وفق التوزيع الإقليمي لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ  
وعدد الاحتياجات



٣٦- وأوصى المؤتمر في قراره ١/٤ أن تحدّد الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير القطرية، مع تفضيل أن تكون تلك الاحتياجات مُرتّبةً حسب أولوياتها. ويجسّد تنوُّع الاحتياجات المحدّدة الجهود التي تبذلها الدول من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية الخاصة بها وهيئة المسار من أجل العمل الوطني. وقد اكتسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) خبرة في البرهنة على أن التقارير الاستعراضية ذات النوعية الأفضل والاحتياجات من المساعدة التقنية الجيدة التحديد تعزّز الجدوى الشاملة للعملية وللتقارير القطرية بعد اكتمال الاستعراض. ولذا فإنّ الاحتياجات لدى أغلبية الدول في مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حُدّدت من خارج الفئات المسبقة التحديد، بدعم مباشر من الأمانة للمساعدة على بيان معالم تلك الاحتياجات.

### معلومات عن الاحتياجات الجاري تلبيتها بالفعل وجهود المتابعة الوطنية

٣٧- استناداً إلى عينة صغيرة من المعلومات المقدمة استجابة لطلب مقدّم من الأمانة للحصول على معلومات عن الإجراءات الوطنية المتخذة بعد إتمام الاستعراض القطري، تبين وجود عدد من أوجه الترابط بين الإجراءات ذات الأولوية في المتابعة والاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لدى خمس من الدول الثماني التي أشارت إلى وجود احتياجات محدّدة. وأفادت الدول في ردودها بأنّها تباشر عمليات متابعة نتائج استعراضاتها مع استخدام الاستعراض الأوّلي كأساس لإجراء تحاليل أشمل لاحتياجاتها من المساعدة التقنية.

٣٨- وذكرت دولة واحدة، لم تكن قد أشارت إلى احتياجات ذات أولوية سوى في ما يتعلق بالمادتين ٣٢ و٣٣ خلال الاستعراض، أنّ هناك مشروع قانون بشأن حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات تستعرضه سلطاتها. وأشارت دولة أخرى، كانت قد اعتبرت الحصول على ملخص للممارسات الجيدة الاحتياج ذا الأولوية لديها، إلى أنّها شاركت في عدد من الاجتماعات والحلقات الدراسية من أجل تبادل تجاربها وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى. وأشارت عدة دول إلى إجراء تعديلات تشريعية من أجل موازنة تشريعاتها الوطنية مع متطلبات الاتفاقية وفقاً للتوصيات والاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية المنبثقة من استعراضاتها. وأبرزت دول أخرى الكيفية التي عولجت بها الاحتياجات والتوصيات من خلال صياغة استراتيجية وطنية، بدعم من مستشاري المكتب الإقليمي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن المتابعة الوطنية في الوثيقة CAC/COSP/2015/6.

### مجالات المساعدة التقنية ذات الأولوية في المستقبل

٣٩- حدّدت الدول الـ ١٠١ التي أُنجزت استعراضاتها احتياجات من المساعدة التقنية تراوحت بين صفر و ١٣٤ احتياجاً لكل منها. ومن بين الدول الـ ٥٩ التي حدّدت احتياجات من المساعدة التقنية، بلغ المتوسط نحو ٣٧ احتياجاً لكل دولة. وبالنظر إلى أنّ هناك ٥٦ استعراضاً آخر للتنفيذ جارياً في الوقت الراهن (عبئت قائمة التقييم الذاتي المرجعية في إطارها) وأنّ هناك استعراضات عديدة أخرى مقبلة، فمن المتوقع، استناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن، أن تواصل الدول تحديد عدد مماثل من الاحتياجات خلال الفترة المتبقية من الدورة الأولى.

٤٠- ويمكن التنبؤ بأن نسبة كبيرة من الدول سوف تحدّد عدداً مماثلاً من الاحتياجات خلال الدورة الثانية. ويأخذ هذا التنبؤ في الحسبان الطابع المعقّد للفصول التي سيجري

استعراضها خلال الدورة الثانية (بشأن المنع واسترداد الموجودات). وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون نوع المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ فصليّ المنع واسترداد الموجودات أكثر تعقيداً في طبيعته، على سبيل المثال، من تقديم المساعدة على صياغة التشريعات لتجريم أفعال معينة وفقاً للاتفاقية المطلوب لتنفيذ بعض أحكام الفصل الثالث.

٤١ - وكشف تحليل الاحتياجات المحدّدة في الاستعراضات الـ ١٠١ الحالية، والمعلومات الواردة من الدول أنفسها بشأن عمليات المتابعة اللاحقة، وكذلك من خلال مستشاري المكتب الميدانيين في مجال مكافحة الفساد، أن صوغ استراتيجيات وطنية شاملة يوفر وسيلة مهمة للمتابعة يمكن أن تستوعب على السواء الاحتياجات والتوصيات المحدّدة من خلال الاستعراض. ويتطلب وضع استراتيجيات وطنية وجود تعاون وتنسيق قويين على الصعيد الوطني، وكلاهما كان من التحديات المتواترة خلال الدورة الحالية. وتحتل المؤسسات الجيّدة الأداء والمنسّقة والمسؤولة مكاناً بارزاً في الفصل الثاني باعتبار أن وجودها شرط مسبق للنجاح في منع الفساد.

٤٢ - ويتضح من الفصل الرابع من الاتفاقية أن لمكافحة الفساد بعداً دولياً. واستمرت الأحكام المعنية بالتعاون الدولي (المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والتعاون على إنفاذ القانون) تحتل مركزاً بارزاً في قائمة الاحتياجات المحدّدة من المساعدة التقنية. وسوف يكون لجهود الدول الرامية إلى تحسين التعاون الدولي أثر إيجابي على قدرتها على التنفيذ الكامل لا للفصل الرابع (التعاون الدولي) فحسب، ولكن أيضاً للفصل الخامس (استرداد الموجودات).

### المجالات التي يلزم إيلاؤها مزيداً من الاهتمام تعزيزاً لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية وتدعيماً لتدابير التصدي

٤٣ - حدّدت إلى الآن ٥٩ دولة طرفاً ما يزيد على ٢٠٠ حالة فردية للاحتياجات من المساعدة التقنية لتمكينها من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وفي ظل الجهد الكبير الذي بُذل لتدارس هذه الاحتياجات وترتيبها حسب الأولوية، لعلّ المؤتمر يودُّ أن يؤكد على أهمية معالجة أولويات المساعدة التقنية المحدّدة في الاستعراضات.

٤٤ - وتؤكد الخبرة المكتسبة حتى الآن صحة إرشادات المؤتمر التي تقضي ببقاء زمام المساعدة التقنية في يد البلد المعني وبأن تنهض المساعدة على احتياجاته وأن تكون متكاملة ومنسّقة. وعلى الصعيد القطري، لا تزال الخلاصات الوافية مصدراً مهماً للمعلومات، وتوجد في الوقت نفسه حاجة إلى بذل جهود لتدارس الاحتياجات المحدّدة التي لا تدرج في

الفئات المحددة مسبقاً وتحويلها إلى أولويات وطنية عملية. وتصدر الإشارة إلى أن تقرير الاستعراض القطري الكامل كثيراً ما يتضمن مخططاً أكثر تفصيلاً للاحتياجات من المساعدة التقنية. وما زال قرار إتاحة التقرير القطري الكامل للاطلاع العام من اختصاص الدولة الطرف قيد الاستعراض، وفي الوقت نفسه، تطلع بعض الدول أحياناً الشركاء الإنمائيين على تلك التقارير بصورة غير رسمية للاسترشاد بها في تقديم أيّ مساعدة مرتقبة. ولعلّ المؤتمر يودّ أن يشجع الدول على دعم ومواصلة صقل الأولويات الواردة في الاستعراضات، ومواصلة تبادل المعلومات التفصيلية.

٤٥ - وستكون للمزيد من التحليلات المتعمقة فائدتها في تحديد الجوانب الأكثر فائدة من بين جوانب الاحتياجات المحددة، بما في ذلك الفئات المحددة مسبقاً، وكيفية تجسيد تلك الجوانب، إضافة إلى ملاحظات المستعرضين من الأقران، في خريطة طريق من أجل التنفيذ المعزّز للاتفاقية على الصعيد القطري. ومع بدء التحضير للدورة الثانية، من المناسب الإشارة إلى أن المساعدة التقنية لا تزال تمثل حجر الزاوية في الاتفاقية، وتقييم الدروس المستفادة من أجل توجيه الدورة الاستعراضية القادمة على نحو أفضل. ولما كانت قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2015/CRP.1) تسمح بإدراج الاحتياجات والأولويات في مجال المساعدة على نحو أكثر حرية، فليعمل المؤتمر يودّ أن ينظر في كيفية تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية في الاستعراضات على أفضل وجه، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي الإبقاء على فئات الاحتياجات المحددة مسبقاً أو حذفها.

٤٦ - وفي حين أن بعض الدول تستخدم الاحتياجات المحددة في التقرير القطري للمساعدة على تنسيق أولوياتها الخاصة أساساً، أدرج العديد من الدول والشركاء الإنمائيون النتائج الواردة في الخلاصات الوافية ضمن برامج المساعدة والإجراءات الخارجية التي يضطلعون بها. وتبيّن للمكتب كيف أنّ تنظيم جلسة إحاطة عامة للمانحين أثناء الزيارة القطرية أو بعدها لا يساعد على زيادة التعريف بآلية استعراض التنفيذ فحسب وإنما يبرز أيضاً أهمية الاتفاقية ككل. وتيسّر الآلية الحوار بين السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين المعنيين من أجل الحصول على دعم للبرنامج عن طريق عدّة أمور، من بينها ضمان اتساق الأنشطة مع الاحتياجات المتحقّقة من ضرورتها من خلال عملية الاستعراض. ولعلّ المؤتمر يودّ أن ينظر في حث الدول على تعزيز التنسيق فيما بينها بشأن جهود المساعدة.

٤٧ - كما أبرزت مناقشات فريق استعراض التنفيذ أنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد عزّز بالفعل من تقديم المساعدة التقنية على تنفيذ الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، وفرت عملية الاستعراض نفسها في حالات كثيرة إطاراً للتعلم من الأقران. وسعياً لتحقيق هذه الغاية،

أوضحت الأمانة أنها شاهدت دولاً تلقت مساعدات تقنية أصبحت بفضلها قادرة على أن تقدم هي نفسها المساعدة لغيرها، وبلاستعانة بمستشاري المكتب الإقليميين والوطنيين في مجال مكافحة الفساد ، فإنّ هذه الجهود الرامية إلى تنسيق العمل وإقامة روابط ثنائية لتلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية قد وفرت بالفعل سبيلاً للعمل أتاح فيه تبادل الممارسات الإقليمية الجيّدة تشاطر المعارف والخبرات الفنية على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي على نحو دائم. ويرد عرض أكثر تفصيلاً لعمل مستشاري مكافحة الفساد في الوثيقتين CAC/COSP/2015/2 و CAC/COSP/2015/8.

٤٨ - ولعلّ المؤتمر يودُّ أن ينظر في الكيفية التي ينبغي بها تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وتدارسها خلال الدورة الاستعراضية المقبلة بغية الاستمرار في كفالة نفعها الشامل لمن يقدمونها ومن يتلقونها على السواء.